



UN LIBRARY

NOV 13 1979

Distr.  
LIMITED

A/C.3/34/L.34  
7 November 1979  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

UN/SA COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون  
اللجنة الثالثة  
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الحق في التعليم

اكوادور ، باكستان ، بنغلاديش ، بنما ، بوروندي ،  
بوليفيا ، بيرو ، الجزائر ، رواندا ، رومانيا ، الصومال ،  
غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، قطر ،  
كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، ليبيريا ، ليسوتو ،  
مدغشقر ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، يوغوسلافيا :  
مشروع قرار

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الذي  
اعتمده الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ ، والذي يعترف بحق كل فرد في  
التعليم ،

وان تضع في اعتبارها أهمية اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم التي أقرها المؤتمر العام  
لليونيسكو في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ،

واقترانها منها بالأهمية الراهنة لأحكام قرارها ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون  
الأول / ديسمبر ١٩٦٩ ، والمتضمن اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، الذي يبرز ،  
في جملة أمور ، أهمية تدريب الملاكات والأطر الوطنية من أجل التنمية الشاملة للمجتمع ،

وان تؤكد على الأهمية العظمى لما لإعمال الحق في التعليم من أهمية للتنمية الكاملة  
للشخصية الانسانية وللمتتع بسائر حقوق الانسان والحريات الأساسية ،

وان تعتبر ، أن من شأن العملية التربوية أن تؤدي الى مساهمة ملموسة في التقوُّم الاجتماعي والتنمية الوطنية والتفاهم المتبادل والتعاون فيما بين الشعوب ، والى تعزيز السلم والأمن الدولي ،

وان تؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لتدريب الأفراد والملاكات على الصعيد الوطني ، بما في ذلك انشاء وتحسين الاطار التشريعي الذي ينبغي أن يكفل تنفيذ ونظام التمتع الكامل بالحقوق في التعليم ،

وان تشير الى أن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد تتطلب دعماً فعالاً لتحسين وتوسيع النظم التعليمية ولتدريب الأفراد المتخصصين والملاكات المؤهلة من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ،

واقترانها منها بأن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولا سيما اليونسكو يمكن أن توامم الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في عدم إعمال الحق في التعليم وتطوير التعليم وتدريب الملاكات الوطنية التي تحتاج اليها جميع قطاعات النشاط وفقاً لاحتياجات التقدم والتنمية الشاملين في البلدان النامية ،

١ - تدعو جميع الدول الى النظر في اعتماد التدابير التشريعية والادارية وغيرها من التدابير المناسبة ، بما في ذلك الضمانات المادية ، بغية كفالة الاعمال الكاملة للحق في التعليم العام ، وذلك عن طريق عدة أمور منها مجانية التعليم الابتدائي والزاميته ، وتعميم التعليم الثانوي وتحقيق مجانيته تدريجياً ، وتساوي فرص الوصول الى جميع المرافق التعليمية ، واتاحة وصول الجيل الناشئ الى العلم الحديث والثقافة الحديثة ؛

٢ - تناشد جميع الدول ولا سيما الدول المتقدمة النمو أن تدعم بفعالية ، عن طريق الزمالات وغيرها من الوسائل ، الجهود التي تبذلها البلدان النامية في ميدان تعليم وتدريب الملاكات الوطنية التي تملأها الحاجة في الصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ؛

٣ - ترجو من جميع الدول وجميع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة أن تنقل الى الأمين العام للأمم المتحدة - في موعد أقصاه ١ أيار/مايو ١٩٨٠ - آراءها ومقترحاتها المتعلقة بإنشاء برنامج داخل منأومة الأمم المتحدة لتطوير تعليم وتدريب الملاكات الوطنية للبلدان النامية ؛

٤ - تدعو الأمين العام الى أن يعرض على الجمعية العامة ، بالتشاور مع المدير العام لليونسكو ، مقترحات على أساس الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء فيما يتعلق بألية انشاء وتشغيل مثل هذا البرنامج ، لتنظر فيها الجمعية في دورتها الخامسة والثلاثين ، آخذة في الحسبان أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مبادئ التبرعات ، بحيث يكفل قيام شبكات تعليمية كافية على جميع المستويات في البلدان النامية ، وأن يوفر للبلدان النامية المستفيدة في الوقت نفسه ، امكانية لأن تختار ، وفقاً لاحتياجاتها الخاصة ، الأولويات والاهتمامات ، وميادين النشاط التي تفضل هذه البلدان أن تقدم لها فيها الزمالات وغيرها من المرافق ؛

٥ — ترجى من المدير العام لليونسكو أن يقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في دورتها الخامسة والثلاثين ، تقريراً عن أعمال الحق في التعليم في كل انحاء العالم ، وأن يضمنه استنتاجاته فيما يتعلق بالاجراءات المصطية التي يمكن اتخاذها لتطوير تعليم وتدريب الملاكات الوطنية في البلدان النامية ، وفقاً لاحتياجات تقدمها وتنميتها الشاملين .

-----